الثورة
الثلاثاء 21 ذو الحجه 1433هـ 6 نوفمبر 2012م العدد (17520)

عدالة انتقالية بلا إخلال بحقوق الآخرين

أحزاب/بشرى العامري

■،، أوضح المدير التنفيذي لمؤسسة شركاء المستقبل للتنمية عبد الإله سلام إن مشروع الشباب والعدالة الانتقالية يهدف في مجمل أنشطته إلى توعية الشباب والناشطين الحقوقيين بمفاهيم وآليات العدالة الانتقالية.. وقال: إن العدالة الانتقالية التي نطمح إلى تحقيقها يجب أن تكون متوافقة مع مصالح الشعب مع الالتزام بعدم الإخلال بحقوق الآخرين وإعادة الاعتبار إلى أسر الضحايا والكشف عن المخفيين ومعالجة هذه القضايا وفقا لآليات العدالة الانتقالية الدولية وحفاظا على حقوق وكرامة من هم بحاجة إلى عدالة تنصفهم لا أن تقصيهم أو تلغي حقا يجب أن يناله من أجل العبور إلى مستقبل متصالح مع ذاته.

المؤسسة كانت نفذت قبل أيام بمحافظة تعز دورة تدريبية خاصة بمفاهيم العدالة الانتقالية شارك فيها30 شابا وشابة.

لنتائج ايجابية

■،، أوضح الأخ سلطان العتواني نائب رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني إن الحراك الجنوبي هو مكون من مكونات اللجنة التحضيرية للحوار ومكون أساسي في مؤتمر الحوار الوطني التي ينبغي أن يشارك فيه.. مؤكدا أن مؤتمر الحوار سيعقد داخل اليمن.

وحول تقييمه لموقف المملكة ودول مجلس التعاون الأخرى في تنفيذ المبادرة قال العتواني: إن تنفيذ اتفاقية المبادرة الخليجية مسؤولية المملكة ودول الخليج الأخرى، فهي من تبنتها ويجب أن تقف مع السلطة التي أنتجتها هذه الاتفاقية لكي تتمكن من إنجاز المهام الملقاة على عاتقها خلال المرحلة الانتقالية لنجاحها، انعكاسات ايجابية مباشرة وغير مباشرة.

"الحراك" .. على طاولة الحوار

■،، دعا لطفي شطارة ممثل "التكتل الجنوبي المستقل" في فنية الحوار كل فصائل الحراك الجنوبي إلى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني "باعتباره الوسيلة المثلى لحل القضية الجنوبية العادلة".. مشيرا إلى أنه من حق كل الجنوبيين أن يطرحوا مقترحاتهم ومطالبهم دون أي سقف، على طاولة الحوار الوطني، باعتباره الأمل الوحيد لكل اليمنيين خصوصا وأن الحوار يأتي بدعم أممي ودولي كبير.

وعلى مسار المساعي لإقناع الفصائل الرافضة المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني دعا القيادي الاشتراكي البارز أنيس حسن يحيى قيادات الحراك السلمي الجنوبي،إلى مراجعة مواقفها من مسألة المشاركة في الحوار الوطني.. وقال في رسالة مقتضبة إلى القيادي الحراكي محمد علي أحمد "إنه لا يزال هناك متسع من الوقت للتفكير واتخاذ الموقف السليم خدمةً للقضية الجنوبية والوطن عموماً".. ويعول السياسي أنيس يحيى أن يلعب محمد علي أحمد "دوراً إيجابياً في حث قيادات الحراك على المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني".. مضيفا "المؤتمر لا يملك أي سلطة على أحد من المشاركين فيه، وأنت كما عرفتك لا يمكن أن تقبل إلا بما يمليه عليك عقلك وضميرك الوطني".

المشاركة السياسية للمرأة في مهرجان عيدي

●،، في بادرة توعوية ضمّن مهرجان أعيادنا غير برنامجه نقاشاً حول قضية المشاركة السياسية للمرأة، ودعم مؤتمر الحوار الوطني.. وعلى هذا السياق قال الفنان سام المعلمي إن الخطابات الرسمية والحزبية والمدنية كلها تدعم المشاركة السياسية للمرأة وتؤكد أيضاً أن الشباب هم ثورة الحاضر ورجال المستقبل ولكن في حقيقة الأمر نجد أن التمثيل الشبابي والتمثيل الخاص بالمرأة في كافة القطاعات ضئيل للغاية.. فيما قال الفنان بشير العزيزي من جهته أن الأحزاب السياسية لا تؤدي دورها بشكل فاعل في تحقيق المشاركة السياسية للمرأة والشباب، مشيراً إلى أن الأحزاب تعمل على حصر الشباب في دائرة «الشباب والطلاب» كما تعمل على حصر المرأة بدائرة «المرأة والطفل» وهذا يعجزهم عن المشاركة في صنع القرار.

وفي وقت سابق نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة صنعاء ندوة خاصة بعنوان الإصلاحات الدستورية في إطار الحوار الوطني «استحقاقات المرأة اليمنية «.

مصداقية «الحوار الوطني»

مسئولية جميع الأطراف وشفافيته حقٌ عامٌ

■،، ذكر رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية الدكتور محمد أحمد الأفندي أن حضارية الحوار تعني تمسك كل فرقاء الحوار بالسلمية ونبذ العنف والتخلي عن السلاح، فليس حواراً من يتحاور بيد ويحمل السلاح باليد الأخرى أو يهدد به أو يتوعد بإثارة الفتن والفوضى والاضطرابات .. مشيرا إلى أن الحوار الحضاري يوفر بيئة يمارس فيها كل طرف في الحوار دوره بكل حرية وفي ظل حقوق متكافئة ومتساوية وخطاب موضوعي ذي أفق جامع يقرب ولا يباعد، يوحد ولا يمزق.. من شأنه أن يرسخ الثقة بين أطراف الحوار ويقلص فجوة التباين والاختلاف ويزيح جذور الشكوك والتوجس والريبة أو القلق ويحفظ لليمن واليمنيين جميعهم وحدتهم وأمنهم واستقرارهم في ظل دولة لا مركزية يتفق المتحاورون على شكلها وركائزها..

وأضاف الدكتور الأفندي في دراسة له حول الأسس والمبادئ والمحددات للحوار الوطني: إن من شأن الحوار الحضاري أن يضع الأسس التي تجنب اليمنيين حاضراً ومستقبلاً الصراعات العصبية والمناطقية والعنصرية والمذهبية، ويرسخ أيضاً أسس التعايش والقبول بالآخر والتسامح، لا أن يضع ألغاماً وأفخاخاً تهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنهوض الاقتصادي والاستقرار السياسي والأمني.. مؤكدا على ضرورة أن تكون لأطراف الحوار برامج سياسية معلنة، سواء كانت هذه الأطراف أحزاباً أو جماعات أو مكونات تجسيداً لبناء مجتمع مدني سياسي في ظل دولة مدنية وديمقراطية ينشدها المجتمع وتمثل الغاية النهائية من الحوار الوطني، وأن تؤكد بوضوح تخليها عن العنف واستخدام السلاح.. لافتا إلى أن مسار الحوار الوطني إنما يستقيم بالتخلي عن فكرة الاصطفائية سواءً كانت اصطفائية سياسية أو اصطفائية اجتماعية أو اصطفائية دينية، باعتبارها لا تولد حواراً متكافئاً وإنما حوار إذعان، كما أنها لا تولد حقوقاً ومصالح مشتركة وإنما تفرض حقوقاً أو مصالح خاصة عصبوية أو فئوية أو جهوية أو عنصرية من شأنها أن تهدم الشأن العام والمصلحة العامة للمجتمع والشعب وهي في النهاية لا تسوق إلى حوار ناجع ومثمر وإنما إلى حوار فاشل يؤجج الصراعات ويخرب العلاقات ويقلل من مساحة القواسم المشتركة المتفق عليها لحساب المختلف عليه.. وبالتالي فان قيام الحوار الوطني على أساس لا اصطفائي حسب الدكتور الأفندي هو الذي يضمن حواراً يحقق مصلحة الشعب لا مصلحة خاصة بجماعة سياسية معينة كانت أو دينية أو اجتماعية.

أما ما يضمن حواراً جاداً بعيداً عن الاصطفائية حسب الأفندي هو اتكاؤه على الندية الإيجابية في الحوار واحترام التوافق في تحديد مآلات القضايا التي يتم التحاور فيها، والحرص أن يكون التوافق طريقاً لحصد النتائج المنصفة للجميع لا عقبة في تحصيلها ولا غاية في حد ذاته. وتشير الدراسة إلى أن التوافق لا يعني تمسك كل طرف بموقفه إلى الحد الذي يوصل الحوار إلى نفق مسدود أو طريق شائك يبقي على الوضع السياسي الحالي على حاله دون تغيير وهو الأمر الذي يهدد بانهيار الحوار الوطني والعملية السياسية التي ينتظرها شعبنا اليمني.. معتبرة أن التوافق يقتضي تنازل الأطراف إلى فضاء مشترك واسع يحقق المصلحة العامة للشعب اليمني وإلى تحديد القضايا المختلف عليها، وإدراجها في جدول حوار مستمر دون أن يعوق ذلك مسارات وقضايا الحوار الأخرى المتفق عليها.. وقالت الدراسة ليس من مقاصد التوافق الايجابي أن يتكئ على التعصب أو الجمود أو الانغلاق أو إفراغ الحوار الوطني من مساره الصحيح إلى طريق مملوء بالأشواك والألغام والقضايا العصبوية الجزئية التي لا تتوخى المصلحة العامة الكبرى للشعب اليمني.

وتؤكد الدراسة أن تحقيق مصداقية الحوار الوطني مسئولية مشتركة بين قوى وأطراف الحوار الوطني، وشفافية الحوار الوطني حق عام للشعب ولجميع أطراف الحوار الوطني، ومن ما تتطلبه علنية جلسات المؤتمر وعلنية المداولات والحوارات والنقاشات عبر كل وسائل الإعلام المختلفة، والإعلان أولاً بأول عن القضايا التي تم التوافق عليها وتنشر تباعاً.

ولفت الدكتور محمد الأفندي إلى أن القوى السياسية اليمنية تمتلك مخزوناً حوارياً كبيراً وتجربة رائدة في أساليب ومناهج الحوار وقضايا الحوار، فقد انخرطت هذه القوى في حوارات جادة في العقود الماضية وخاصة منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن، وقد تركزت هذه الحوارات في كافة القضايا ذات العلاقة الأساسية ببناء الدولة اليمنية الجديدة –الدولة المدنية الديمقراطية.. حسب الأفندي.. وقال: إن مفهوم ومضمون الحوار هو تقليب الآراء والأطروحات المختلفة على أساس من الاحترام المتبادل والقبول بالآخر وحرية التعبير عن الآراء والمقترحات بغية التوصل إلى القواسم المشتركة. لذلك ، فإنه حوار ومباراة سلمية بحتة ، فالحوار السلمي يتناقض كلية مع أساليب العنف وحمل السلاح لفرض المواقف والآراء بالقوة.

تفاعلات...

●،، أكد الرئيس الأسبق علي ناصر محمد على أهمية الاستفادة من كل الطروحات والاجتهادات التي وضعتها الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية لحل مشاكل الوطن.. داعيا: كافة القوى السياسية في الجنوب من دعاة الوحدة والفدرالية وفك الارتباط إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية تنبثق عنه رؤية ومرجعية ولجنة للحوار مع كافة الأطراف المعنية لقضية الجنوب، وأن يجري الاتفاق على انتخاب قيادة سياسية جديدة من الشباب ويمكن أن يشكل مجلس استشاري يضم القيادات السياسية السابقة والمجربة لتقديم المشورة بما يخدم القضية الجنوبية.

ooo

■ علي ناصر محمد

قال فؤاد عبد الرقيب الصبري أمين عام حزب شباب التنمية الوطني الديمقراطي إن رؤيتنا في الحزب هي إخراج اليمن من أزمته الراهنة وإقامة الدولة المدنية الحديثة والعمل من أجل إنشاء دستور جديد يقوم على أساس الدولة المدنية وأن يكون شكل نظام الحكم هو النظام البرلماني وأن تكون هناك دولة مدنية دولة المؤسسات ودولة النظام والقانون على الجميع وتقسيم اليمن إلى أقاليم.

ooo

انتقد المحامي والناشط السياسي خالد الآنسي أسلوب الأحزاب السياسية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان.. مشيرا إلى أن هذه القضايا لدى الأحزاب لا زالت آخر ما تفكر فيه، ولذلك من الطبيعي أن يتعاطى مع الملف بهذه الكيفية، لا زالت القوى السياسية تتعاطى مع الضحايا كأداة للابتزاز السياسي والتسويق للفكرة، ولا تتعاطى مع الضحايا لكي تنتصر لحقوقهم ولذلك نجد كثيراً ما يعاني الجرحى من الإهمال.

■ خالد الآنسي

ooo

أشارت "منظمة سواء لمناهضة التمييز" في تقرير لها إلى أن فئة المهمشين "تحمل نظرة سلبية عن الأحزاب ويقولون إنها لا توليهم أي اهتمام، وفي المقابل يشكون ما يجري من استغلال لأصواتهم أثناء الانتخابات، كما لا يسمح لهم بالمنافسة في الانتخابات".